A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

MM/LD/WG/20/7
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 16 سبتمبر 2022

الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات

الدورة العشرون
جنيف، من 7 إلى 11 نوفمبر 2022

خريطة طريق مُحدَّثة لتطور نظام مدريد

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

1. اتفق الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات (المُشار إليه فيما يلي باسم "الفريق العامل")، في دورته الرابعة عشرة، على خريطة طريق لموضوعات المناقشات المقبلة بشأن كيفية تطوير نظام مدريد لتلبية احتياجات جميع أعضائه وزيادة مرونته وفعاليته، دون المساس بمبادئها الأساسية.[1] ونقَّح الفريق العامل خريطة الطريق هذه في دورته الخامسة عشرة.[2]

2. وعقب الدورة الخامسة عشرة، ناقش الفريق العامل غالبية الموضوعات الواردة في خريطة الطريق المنقحة، وهي على وجه التحديد: الاستعاضة، والتغيير، والأنواع الجديدة من العلامات، والإنقاصات، والمهلة الموحدة للرد على الرفض المؤقت، والتقليص المحتمل في فترة التبعية، والتصويبات.

3. وتقترح هذه الوثيقة خريطة طريق مُحدَّثة تلقي نظرةً أشمل على نظام مدريد، فلا تقتصر على القضايا القانونية البحتة، بل تشمل تطور نظام مدريد على مدار الفترة المقبلة التي تتراوح من 5 إلى 10 سنوات.

4. كما أن خريطة الطريق المُحدَّثة مستوحاة من المبادئ والتوجيهات الواردة في خطة الويبو الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وتُعبِّر خريطة الطريق عن هذه المبادئ والتوجيهات.

التغطية الجغرافية لنظام مدريد

5. لقد نجح تحويل نظام مدريد إلى نظام عالمي نجاحاً باهراً، وكانت عملية التحويل قد تسارعت بفضل اعتماد بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات (المُشار إليه فيما يلي باسم "البروتوكول"). وأكسب البروتوكولُ نظامَ مدريد مزيداً من المرونة، وحسَّن عملية التسجيل الدولي تحسيناً كبيراً. ففي عام 1988، أيْ قبل اعتماد البروتوكول، كان نظام مدريد يضم 23 عضواً، ولكن زاد هذا العدد الآن إلى 112 عضواً، بما يشمل 128 بلداً.

[1] انظر الوثيقة MM/LD/WG/14/4 "تطوير نظام مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات في المستقبل".
[2] انظر الوثيقة MM/LD/WG/15/5 "ملخص الرئيس".

6. ولاستكمال تغطيته الجغرافية، ينبغي أن يضم نظام مدريد ما يتراوح بين 150 و160 عضواً. ويُعتقد أن هذا الهدف يمكن تحقيقه في غضون الفترة المقبلة التي تتراوح من 5 إلى 10 سنوات.

استخدام نظام مدريد

7. زاد باستمرار استخدام نظام مدريد على مدى العقود القليلة الماضية، ما عدا بعض السنوات الاستثنائية (لا سيما خلال الأزمة المالية وخلال جائحة كوفيد-19). إلا أن هذه الزيادة لم تكن متوازنةً، وكانت مدفوعة في الغالب بالطلبات المُقدَّمة في أعضاء النظام القدامى وفي عدد محدود من الأعضاء الذين انضموا منذ عهدٍ قريبٍ نسبياً. وكان استخدام النظام محدوداً في كثير من الأعضاء الجدد. أضف إلى ذلك أنه حتى في الأعضاء القدامى، توجد إمكانية كبيرة لزيادة استخدام نظام مدريد، لا سيما من جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأخيراً، في حين أن إيداعات نظام مدريد زادت بوتيرة جيدة، فإن استخدام المسار المباشر زاد بوتيرة أسرع في بعض الولايات القضائية.

8. وسيُركِّز المكتب الدولي تركيزاً أكبر على تسويق نظام مدريد وترويجه بغية التصدي للتحديات المذكورة آنفاً. وسيكون تعاون السلطات المحلية على وضع هذه النُّهُج الجديدة وتنفيذها أمراً لا غنى عنه. ولن تقتصر هذه الأنشطة التسويقية والترويجية على الأنشطة التقليدية القائمة على الفعاليات، بل ستتخذ شكل برامج عمل أطول أجلاً وأوسع نطاقاً تُوضَع بالتعاون مع السلطات المحلية وبناءً على دراسة السوق.

الإطار القانوني لنظام مدريد

9. يلتمس بعض أصحاب العلامات التجارية حماية علاماتهم في الخارج باستخدام المسار المباشر بدلاً من مسار نظام مدريد، وذلك بسبب بعض المتطلبات القانونية المتأصلة في نظام مدريد (العلامة الأساسية، التبعية)، أو المتطلبات القانونية الخاصة بالبلد (الإعلانات)، أو الممارسات (لدى المكاتب أو المكتب الدولي)، أو بسبب صعوبات في الوصول إلى نظام مدريد.

10. ويبدو، حتى الآن، أنه لا يوجد اتفاق بين الأعضاء على إلغاء هذه المتطلبات القانونية الأساسية (الأهلية، والعلامة الأساسية، والتبعية). ولهذا السبب، يُقترَح التركيز، خلال الفترة المقبلة التي تتراوح من 5 إلى 10 سنوات، على المسائل التي يمكن فيها تحقيق تحسينات ملموسة. وفي هذا الصدد، تُقترح الموضوعات التالية للمناقشة (المستمرة) في الفريق العامل لنظام مدريد.

المهل الزمنية الدنيا الممنوحة لأصحاب التسجيلات للرد على الرفض المؤقت

11. عند رفض حماية علامة ما، يكون للمكاتب المعنية مطلق الحرية في تحديد المهلة الزمنية (وحسابها) الممنوحة لأصحاب العلامات التجارية للطعن في ذلك الرفض. ويمثل ذلك تحدياً لأصحاب العلامات التجارية بسبب اختلاف المهل الزمنية (التي تتراوح من 15 يوماً إلى 15 شهراً) واختلاف طرائق حساب تلك المهل.

12. واتفاق الفريق العامل على وضع حد أدنى للمهلة الزمنية قدره شهران من شأنه أن يوفر قدراً مهماً من الطمأنينة والاستقرار لأصحاب العلامات التجارية من حيث إدارة محفظة حقوقهم. كما أنه سيمنح أصحاب التسجيلات وقتاً كافياً ليقرروا هل الأمر يستحق زيادة تكلفة الاستعانة بمحام محلي للطعن في الرفض أم لا يستحق. وتُناقَش هذه المسألة في الوثيقة MM/LD/WG/20/3.[3]

تبسيط جدول الرسوم

13. ظلت الرسوم المستحقة الدفع بموجب نظام مدريد على حالها منذ عام 1996. ووَضْع جدول رسوم أبسط وأسلسل من شأنه أن يفيد أصحاب العلامات التجارية، ويمكن أن يبسط نظام مدريد بدرجة كبيرة. ويمكن تحقيق ذلك بطريقة لا تؤثر في التكاليف أو الإيرادات، أيْ دون زيادة الرسوم المفروضة على المستخدمين أو تقليل إيرادات المكاتب الأعضاء أو اتحاد مدريد. ويرتبط هذا العمل ارتباطاً وثيقاً بأتمتة العمليات، بما في ذلك إمكانية استخدام النماذج الإلكترونية في مختلف المعاملات.

لغات إضافية

14. قُدِّمت اقتراحات لإضافة اللغات العربية والصينية والروسية إلى نظام مدريد. فزيادة عدد اللغات ستجذب مزيداً من المستخدمين إلى نظام مدريد، إذ سيكون بإمكان مزيد من أصحاب العلامات التجارية إيداع وإدارة طلباتهم وتسجيلاتهم بلغتهم الوطنية. كما أن تلقي القرارات المتعلقة بنطاق الحماية من المكاتب بهذه اللغات من شأنه أن يساعد أصحاب العلامات التجارية الأجانب على إنفاذ حقوقهم في تلك البلدان. وتُناقَش هذه المسألة في الوثيقة MM/LD/WG/20/6.[4]

---

[3] انظر الوثيقة MM/LD/WG/20/3 "الرفض المؤقت".

[4] انظر الوثيقة MM/LD/WG/20/6 "تقرير مُقدَّم بناءً على الطلب الوارد في الفقرتين 23"2" و"3" من الوثيقة MM/LD/WG/19/8 «ملخص الرئيس»".

تقليص فترة التبعية

15. إذا توقف سريان العلامة الأساسية خلال فترة التبعية (وهي السنوات الخمس التالية لتاريخ التسجيل الدولي)، فسوف يُلغى التسجيل الدولي بنفس القدر.

16. وقد ناقش الفريق العامل إمكانية تقليص فترة التبعية من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات، وهو ما سيتطلب عقد مؤتمر دبلوماسي. ورغم أن هذا التقليص لن يزيل تماماً ما قد ينتج عن التبعية من عدم يقين لدى أصحاب العلامات التجارية، فإنه سيقلل احتمالية إلغاء التسجيل الدولي بسبب ذلك. وتُناقَش هذه المسألة في الوثيقة MM/LD/WG/20/5.[5]

الأداء العملي لنظام مدريد

17. ينبغي إدخال تحسينات على الأداء العملي للنظام على مستوى المكتب الدولي والمكاتب الأعضاء والتفاعل بينهما.

المكتب الدولي

تحسين خدمة العملاء

18. توضح استقصاءات آراء العملاء التي تُجريها الويبو كل سنتين أن هناك مجالاً لتحسين تقديم خدمة عملاء المكتب الدولي، لا سيما فيما يتعلق بشفافية العمليات وبساطتها، وحالة الطلبات والتسجيلات الدولية. ويجب تحليل الأسباب الجذرية لهذه التعقيبات بدقة أكبر حتى يتسنى اتخاذ الإجراء المناسب. وعلاوة على ذلك، يمكن تحسين الاستفادة من البيانات الموجودة في سجل مدريد لتقديم خدمات ذات قيمة مضافة إلى المستخدمين (مثل تقديم تقارير موحدة يسهل الاطلاع عليها وتُنشأ تلقائياً وتُعبِّر عن حالة العلامة التجارية في كل عضو من الأعضاء المُعيَّنين، إن أمكن).

الرقمنة

19. لقد أُحرِز تقدم مستمر خلال عقود في الانتقال من العمليات الورقية إلى بيئة إلكترونية. ولكن لا بد من الارتقاء بذلك إلى المستوى التالي عن طريق دمج مزيد من التقنيات الرائدة والمعالجة المؤتمتة للبيانات في العمليات التجارية. فذلك سيُسهِّل إضافة ميزات جديدة إلى نظام مدريد (مثل اللغات) وسيجعل النظام بأكمله أكثر كفاءةً وشفافيةً، لصالح المستخدمين والمكاتب على حد سواء. ويجري حالياً إحراز تقدم مهم في هذا الصدد في سياق مشروع منصة مدريد المعلوماتية الجديدة.

ممارسات الفحص

20. يجب على المكتب الدولي استعراض ممارسات الفحص التي يتبعها للتأكد من أنها تضيف للمستخدمين والمكاتب قيمة حقيقية. وينبغي إيلاء الاهتمام، على وجه الخصوص، للمجال المعقد المتمثل في تحديد السلع والخدمات، حيث يلزم تحقيق التوازن الصحيح بين الصرامة والمرونة. ويمكن للمكتب الدولي أن يسترشد بكيفية تقييم الأعضاء المُعيَّنين للقوائم الواردة في التسجيلات الدولية من أجل تحسين خدمته في هذا الصدد.

مكاتب الأعضاء

تنفيذ التشريعات

21. من الضروري أن تُطبَّق في جميع أعضاء النظام تشريعاتٌ متوافقة مع نظام مدريد لتوفير اليقين القانوني وتمكين أصحاب العلامات التجارية من الدفاع عن حقوقهم وإنفاذها أمام المكاتب المعنية ومحاكمها. ومما يؤسف له أن التشريعات في عدد قليل من الأعضاء لا تزال غير متوافقة مع نظام مدريد، مما يجعل بعض المكاتب غير قادرة على معالجة التعيينات. وهناك أيضاً بضعة أعضاء يفتقرون إلى أحكام خاصة بنظام مدريد (مثل الاستعاضة والتغيير). وأخيراً، تُطبَّق في بعض الأعضاء أحكام وطنية تتناقض مع الإطار القانوني لنظام مدريد، مما يسبب مشكلات لأصحاب العلامات التجارية.

22. ويدعو المكتبُ الدولي الأعضاءَ المعنيين إلى إصلاح أوجه القصور المذكورة. وسجل مدريد على استعداد لمساعدة هؤلاء الأعضاء على صياغة الأحكام الخاصة بنظام مدريد، ولتقديم المشورة بشأن تدابير السلامة التي يمكن تطبيقها لضمان معالجة أفضل للطلبات والتعيينات الدولية في التسجيلات الدولية.

[5] انظر الوثيقة MM/LD/WG/20/5 "إمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي لتعديل المادة 6 من بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات".

23. فوجود التشريعات المطلوبة، والفهم الأفضل لنظام مدريد، سيسمحان للأعضاء المعنيين بإصدار قرارات قابلة للإنفاذ بشأن نطاق الحماية، وبتقديم خدمات أفضل لأصحاب العلامات التجارية الذين يلتمسون الحماية في أراضيهم.

الإعلانات

استبعاد التعيينات اللاحقة

24. لا يستطيع أصحاب العلامات التجارية أن يُعيّنوا في وقت لاحق أعضاءً أعلنوا أن التعيينات لن تُقبَل إذا كان تاريخ التسجيل الدولي يسبق تاريخ بدء نفاذ البروتوكول في ذلك العضو. وينبغي أن تُناقَش مع الأعضاء المعنيين إمكانية سحب هذه الإعلانات (كما سبق أن فعل بعض الأعضاء).

الرسوم الفردية الواجب تسديدها على دفعتين

25. يشترط عدد من الأعضاء تسديد رسومهم الفردية على دفعتين، على أن تُسدَّد الدفعة الأولى في وقت التعيين وتُسدَّد الدفعة الثانية حينما يكون المكتب مستعداً لمنح الحماية. وسيقلل دفع جميع الرسوم المطلوبة مقدماً من احتمالية فوات المهلة الزمنية لتسديد الدفعة الثانية، وما يترتب على ذلك من فقدان هذا التعيين. وتشير التعقيبات الواردة من أصحاب العلامات التجارية وممثليهم إلى أن تسديد الرسوم على دفعتين يتسبب في حدوث التباس عند حساب إجمالي الرسوم الواجب دفعها. كما أن سحب هذا الإعلان من شأنه أن يقلل عبء العمل المُلقى على عاتق المكاتب المعنية والمكتب الدولي، لأنه لن يلزم إرسال ومعالجة الإخطارات الإضافية المطلوبة حالياً بشأن تسديد الدفعة الثانية من الرسوم.

26. ويعكف حالياً أحد الأعضاء المعنيين على تنقيح تشريعاته للانتقال إلى دفع الرسوم كاملةً دفعة واحدة. وسيكون من المفيد مناقشة إمكانية سحب هذا الإعلان مع الأعضاء المتبقين.

تحسينات في الإجراءات

27. إن اختلاف الممارسات المتبعة في مختلف الأعضاء يُصعِّب على أصحاب العلامات التجارية إدارة حقوقهم. ويُتيح بعض الأعضاء *إجراء اعتراض* (من جانب طرف آخر)، وفي تلك الحالة لا يُصدِر المكتب رفضاً مؤقتاً إلا إذا وجد أن الاعتراض ذو وجاهة. ويمكن القول إن ذلك يمكن اعتباره ميزة لأنه يسمح للمكتب باستبعاد الاعتراضات التي من الواضح أنها لا أساس لها من الصحة. إلا أن المحامين المحليين كثيراً ما يتصلون بأصحاب التسجيلات المعنيين ليحاولوا الترويج لخدماتهم – فيبلغهم المحامون بضرورة اتخاذ إجراء، وهو أمر غير صحيح، ويتسببون لهم في تشويش. وقد يتمثل أحد الحلول في أن ترسل هذه المكاتب الاعتراضات التي تتلقاها إلى المكتب الدولي، ليحيلها إلى أصحاب التسجيلات، وبذلك يُعلِمهم بوضوح أن اعتراضاً قد قُدِّم وأنهم لا يجب عليهم اتخاذ أي إجراء. وذلك من شأنه أن يتيح لصاحب التسجيل خيار الانتظار لمعرفة هل سيُصدر المكتب رفضاً مؤقتاً رسمياً، أو اتخاذ إجراء في مرحلة مبكرة لمحاولة تفادي الرفض المحتمل في وقت لاحق أو التغلب عليه.

28. ويشترط بعض الأعضاء أن يقوم صاحب العلامة التجارية، على فترات زمنية متباينة، بتوثيق *الاستخدام الفعلي للعلامة في التجارة* أو استمرار عزمه على استخدام العلامة في التجارة. ويتبع هذا الشرط التشريعات الوطنية في كل عضو من الأعضاء المعنيين، ويخرج عن نطاق نظام مدريد. ويجب تقديم الوثائق المطلوبة إلى المكاتب المعنية مباشرةً. ولكن للتسهيل على أصحاب العلامات التجارية في إدارة تسجيلاتهم الدولية والحفاظ عليها، قد يكون من المفيد أن تُناقَش مع هؤلاء الأعضاء إمكانية تقديم الاستمارة المطلوبة (الأدلة والوثائق) من خلال المكتب الدولي (وإمكانية أتمتة الرسائل التذكيرية).

29. ويُحبَّذ أن يُصدر جميع الأعضاء قرارات بشأن نطاق الحماية في حالة تعيينهم. ولم يتحقق ذلك بعدُ، فليس جميع الأعضاء يتخذ هذه القرارات، بسبب الافتقار إلى التشريعات أو الموارد أو القدرات الخاصة بنظام مدريد في المكتب (انظر المزيد تحت عنوان "تنفيذ التشريعات" و"التدريب"). وإذا لم يتلقَ صاحب العلامة التجارية قراراً من أحد الأعضاء بانقضاء المهلة الزمنية المُطبَّقة لإصدار رفض مؤقت، فوفقاً للبروتوكول تُعتبر الحماية ممنوحة. ويكاد ذلك يُقلق صاحب التسجيل في حالة عدم وجود وثيقة تنص صراحةً على أن لصاحب التسجيل حقاً استئثارياً في البلد العضو المعني، لأنه سيَصعُب إنفاذ الحقوق أمام السلطات المختصة (الجمارك والمحاكم). أضف إلى ذلك أنه يُصعِّب تحديد الوقت الذي ينبغي فيه لصاحب التسجيل أن يقدم الوثائق التي تثبت الاستخدام الفعلي إذا كان تقديم تلك الوثائق مطلوباً، أو يُصعِّب على الغير رفع دعاوى الإلغاء بسبب عدم الاستخدام خلال فترة معينة، لأن موعد بداية رفع هذه الدعوى قد يُحسَب من تاريخ اعتبار الحماية ممنوحة. وينبغي إجراء مناقشات مع الأعضاء لمعرفة كيف يمكن للمكتب الدولي أن يساعد المكاتب على إصدار قرارات بشأن نطاق الحماية.

التدريب

30. عند انضمام عضو جديد إلى البروتوكول، يُقدِّم سجل مدريد دعماً كاملاً وتدريباً شاملاً لموظفي ذلك المكتب. ويشمل هذا التدريب مهام المكتب بصفته عضواً (مكتب المنشأ ومكتب العضو المُعيَّن)، ويُركِّز على الجوانب العملية لعملية إصدار قرارات بشأن نطاق الحماية، وكيفية إخطار المكتب الدولي بهذه القرارات، التي ستُحال إلى أصحاب التسجيلات المعنيين.

31. ويُقدِّم أيضاً سجل مدريد تدريباً للأعضاء الحاليين، عند الطلب، لتجديد أو تحديث معرفتهم بنظام مدريد، وقد يكون ذلك في شكل تدريب إقليمي للمكاتب أو تدريب لمكتب معين، فضلاً عن جلسات تدريبية للمحامين والوكلاء بشأن كيفية استخدام نظام مدريد. ويستطيع سجل مدريد الآن أن يُقدِّم تدريباً مُصمَّماً خصيصاً لمكتب أو مجموعات من المكاتب باستخدام منصات إلكترونية، وقد تمكَّن من زيادة عدد هذه الأنشطة التدريبية ووتيرتها. وتقدم الويبو أيضاً دورات تعليمية عن بُعد بشأن نظام مدريد (أكاديمية الويبو)، وهي دورات مفيدة لموظفي المكاتب وكذلك للممارسين العاملين في القطاع الخاص.

<u>التفاعل بين المكتب الدولي ومكاتب الأعضاء</u>

32. يعتقد المكتب الدولي أن نظام مدريد يحتاج إلى تسريع وتيرة تحوله الرقمي بطريقة شاملة بهدف بناء بيئة عمل رقمية بالكامل لجميع مستخدمي النظام، ومنهم المكاتب. وتتمثل إحدى الركائز الأساسية لبيئة العمل الرقمية في وجود واجهة موحدة وفعالة لتبادل البيانات الواردة في المراسلات المتبادلة بين المكتب الدولي والمكاتب.

33. وبحلول مارس 2022، كان المكتب الدولي قد أرسل إلكترونياً جميع الإخطارات المُوجَّهة إلى المكاتب. وأرسلت مكاتب المنشأ إلى المكتب الدولي 86.7% من جميع الطلبات الدولية إلكترونياً. وفيما يخص القرارات الصادرة عن مكاتب الأعضاء المُعيَّنين، كان المشهد أعقد لأن الملفات والبيانات تُرسَل بأنساق متعددة وباستخدام معايير مختلفة حسب نوع الاتصال. على سبيل المثال، يستخدم حالياً 45 مكتباً نظام مدريد للاتصالات الإلكترونية (MECA)، وهو نسق لتبادل البيانات يستند إلى لغة الترميز الموسعة (XML)، في حين يستخدم 97 مكتباً بوابة مكاتب نظام مدريد (MOP)، وهي أداة قائمة على الويب لتحميل الوثائق.

34. ويهدف المكتب الدولي إلى بناء مستودع عصري لجميع المعلومات الواردة من المكاتب (نظام مدريد لتخزين العناصر) في إطار مشروع منصة مدريد المعلوماتية الجديدة. ويتطلب هذا المستودع تلقي بيانات موحدة بدرجة كبيرة ومقروءة آلياً من المكاتب بطريقة ثابتة يمكن الاعتماد عليها. ولذلك نحثُّ الأعضاء على إجراء اتصالات إلكترونية بالكامل وثنائية الاتجاه مع المكتب الدولي وتبادل البيانات بمستويات كافية من التفصل بنسق مقروء آلياً. وسوف يُقدِّم المكتب الدولي الأدوات والمعايير والمساعدة على تعزيز القدرات لتيسير ذلك. ومن المزمع أن يحدث الانتقال إلى الاتصالات الإلكترونية الثنائية الاتجاه تدريجياً، مع تحوُّل الأعضاء إلى تكنولوجيات أحدث حسب ما يسمح به الحجم والموارد.

35. *والفريق العامل مدعو إلى النظر في المعلومات المُقدَّمة في هذه الوثيقة، واقتراح مسائل أخرى للنظر فيها، وتقديم توجيهات إلى المكتب الدولي بشأن السبيل الذي يمكن المضي فيه قدماً.*

[نهاية الوثيقة]